د. مها السمّان .وآخرون - جامعة القدس بحث اكاديمي 2022: 1 (1)183-157
https://aquja.alquds.edu/index.php/science
https://doi.org/10.47874/2022pp:9

مجلة القدس للبحوث الأكاديمية
نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية

الحال الفلسطيني: ما بين مفهوم الدولة في السياق الأوروبي والسياق العربي والتوجه العابر-استعماري[1]

د. مها السمّان، أستاذ مشارك، دائرة الهندسة المعمارية، جامعة القدس
بريد الكتروني: msamman@staff.alquds.edu

د. عوض منصور، أستاذ مساعد، دائرة العلوم السياسية، جامعة القدس
بريد الكتروني: amansour@staff.alquds.edu

الملخص

إنَّ تجربة الوطن العربي في بناء الدولة ومفهوم المواطنة على أساس الإنتماء العربي وضمن سياق إنساني أوسع مبني على العدالة والتحرر من الإستعمار والإستعمار الجديد والإستبداد كانت قصيرة رغم بعض النجاحات المتفرقة. ولكن، ما ميّزها عن التجربة الأوروبية هو استمرارية وجود تحولات جيوسياسية عميقة ومُتقلبة سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وما زال لشعوب المنطقة الطاقة والعزم للسعي نحو العدالة الإجتماعية ومناهضة الإستبداد رغم التضحيات الكبيرة. تأتي هذه الورقة لتناقش مفهوم التوجه العابر-استعماري كمفهوم مغاير للدولة وكمولّد فكري ومعرفي للتحرّر وتسعى إلى الخروج بتوصيات لبناء استراتيجية فلسطينية من حيث إنتاج الحيّز المغاير للحيّز الاستيطاني الاستعماري لتمهيد الطريق إلى مستقبل فيه عدالة إجتماعية ومكانية. تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء: الأول يستعرض مسار الدولة الحديثة وتطوُّر مفهوم القومية في أوروبا في القرن التاسع عشر ومن ثمَّ مسار الدولة في الوطن العربي في بداية القرن العشرين مع توضيح إشكاليّاتهم. والثاني يعرض مفهوم عابر-الاستعمار كطرح مغاير لمفهوم الدولة، والثالث يعرض مدخل نحو نموذج عابر-استعماري فلسطيني.

للمراسلة:

دائرة الهندسة المعمارية، جامعة القدس،القدس، فلسطين
بريد الكتروني: msamman@staff.alquds.edu
دائرة العلوم السياسية، جامعة القدس،القدس، فلسطين
بريد الكتروني: amansour@staff.alquds.edu
حقوق النشر 2022، جميع البيانات الواردة في هذا المقال محمية
ويجب أخذ اذن الاستخدام عن طريق جامعة القدس (عمادة البحث العلمي)
عنوان جامعة القدس الالكتروني (www.alquds.edu)

1 تم تقديم جزء من هذه الورقة في مؤتمر العلوم الإجتماعية والإنسانية، الدورة الثامنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – قطر، (21-25/3/2021)

مقدمة

كانت ولا زالت فلسطين ذات مكانة محورية عبر التاريخ جعلت قوى مختلفة تسعى للسيطرة عليها بحكم أهميّتها الجيواستراتيجية والدينية. وتأثرت من تفاعلات ديناميكية كثيرة كونها مُطِلّة على البحر الأبيض المتوسِّط والذي يفصل/يوصل أوروبا وآسيا وإفريقيا ببعضهم، حيث امتد تأثيرها إقليميا على القارات الأخرى، بالأخص بين أوروبا ومنطقة الوطن العربي. وليس من الغريب أن تخرج فكرة الصهيونية من رحم أوروبا لتحاول السيطرة على فلسطين المحور في المنطقة، فقد تم زرع مجموعة يهودية منبوذة في أوروبا فيها ليُشَكّل لها «وطن قومي». فبعد نهاية الإنتداب البريطاني عانى الفلسطينيون من الاستيطان الاستعماري الصهيوني الذي شكل بؤرة سيطرة مختلفة عن أنواع السيطرة غير المباشرة في بعض الدول المحيطة في الوطن العربي. ففي الوقت الذي عانت وتعاني فلسطين من هذا الاستيطان الاستعماري تعاني دول المنطقة من أنواع أخرى من السيطرة ومنها الاستعمار الجديد.

وفي ظل السياق الاستيطاني الاستعماري الذي يغزوا فلسطين منذ أكثر من سبعين سنة، وسياق إقليمي عربي معقَّد ومتغيَّر وغير مستقر وحال فلسطيني فيه سلطة فلسطينية لا تمتلك السيادة على الأرض، وبعد استنزاف مسار المفاوضات السياسية التي أثبتت فشلها عبر العقود الماضية، أصبح التحرّر من السيطرة والظُلم والإجحاف على مستوى الأرض والإنسان الفلسطيني مُتشابك ومُتضاعف، عدا عن مفهوم الدولة الشائك في الإطار الفلسطيني. فكيف السبيل إلى مستقبل أفضل وهل من خيارات أمام المجتمع الفلسطيني بجميع أطيافه ومستوياته السياسية؟ وهل الحق بالوجود وتقرير المصير بالضرورة مرتبط بكيان الدولة المستقبلية بمفهومها التقليدي؟ وفي السياق التاريخي الأوسع لفلسطين هل يمكن توظيف المد والجزر من وإلى فلسطين على المحيط لتحقيق العدالة للتحرر لفلسطين ومحيطها والشعوب التي تقطنها؟

وبالنظر إلى ما يجري في دول العالم العربي واتخاذ العبر من ما تؤول إليه الأمور فإنه عند التفكير بمستقبل فلسطين والمنطقة المحيطة من الأولى أن يكون التفكير مُوجَّه نحو التحرّر من الأشكال المختلفة من السيطرة وليس تقليص هذا المسعى إلى مسميات وحلول سياسية تُنتج أنواع سيطرة وتحكم جديدة. لذلك فإن الحال الفلسطيني يستوجب البحث عن طرق معرفية وفكرية وتطبيقية لتحقيق هذا التحرّر ضمن مسعى إنساني للعيش بعدالة وكرامة، بما فيها التحرر من أشكال الظلم والإجحاف السابقة والحاضرة. وإن حصر هذه المطامح في إطار دولة قد يُدخل المسار التحرري في إشكاليات ومنها إشكاليات كامنة في ماهية الدولة المنبثقة من السياق الأوروبي وسياق الوطن العربي.

تأتي هذه الورقة لتناقش إشكاليات مفهوم الدولة في السياق الأوروبي وسياق الوطن العربي، وتُناقش وتُطوِّر مفهوم التوجه العابر-استعماري كمولِّد فكري ومعرفي وتطبيقي للتحرّر والذي تم طرحه في كتاب مها السَّمان (Samman 2013)، والتي اعتمدت في تطويره على كتابات المفكر الفرنسي هنري ليفيفر ضمن سعيه لضرورة إدخال مفهوم الحيّز الشامل ضمن تحليل الأوضاع السياسية والإجتماعية. صَنف ليفيفر الحيّز في تحليله إلى الحَيّز المُدرك والحَيّز المُعبَّر والحَيّز المُعاش. ((Lefebvre 2007 (1974)، واعتمد مفهوم عابر-الإستعمار على توظيف هذا التصنيف وتطويره في سياق الاستيطان الاستعماري حيث وظّفت السمان هذه المحاور الثلاثة لإنتاج حيّز مغاير يسعى للتحرر كمسار يواجه السيطرة الاستعمارية؛ ويطرح آلية تطبيق تُنتج حال جديد على وتائر زمنية مختلفة وبمحاور تطبيقية وفكرية، ويساهم في تفكيك المفهوم التقليدي والنّظرة والفكر الموجود حول الدولة.

تعتمد الدراسة على نهج وصفي تحليلي استقرائي مبني على تحليل الأدبيات السابقة والتطوير عليها لطرح تصورات مستقبلية عن ماهية الحالة المستقبلية لفلسطين. وتعتمد بشكل خاص على تحليل مفهوم الدولة في السياق الأوروبي والسياق العربي وأخذ العبر منها. ومن ثم تطوير مفهوم العابر-استعماري والذي يطرح منهجية لتجاوز تأثيرات الإستعمار وللتعامل مع الماضي واستخدام الحاضر والتخطيط للمستقبل لمقاومة أنماط الهيمنة والسيطرة من خلال الحفاظ على أنماط قوى متوازنة داخل المجتمع والنظام السياسي، واستئناف عملية تنمية حضرية أصيلة للتعافي تدريجيا من آثار السيطرة الإستعمارية السابقة (Samman 2013). وتسعى الورقة إلى الخروج بتوصيات لبناء استراتيجية فلسطينية على أساس المفهوم العابر-استعماري من حيث إنتاج الحيّز المغاير للحيّز الاستيطاني الاستعماري لتمهيد الطريق إلى مستقبل فيه عدالة إجتماعية ومكانية تتصدى للإجحافات إن كانت استعمارية أو متسببة بفعل طبقة أو مجموعة معيّنة من الناس على مجموعة أخرى. كما تسعى إلى توضيح خاصّية «العابر» لما لها من أهمية لتخطي الحدود المكانية والزمانية والإنسانية، وبالتالي إعادة إنتاجها لتُشكّل منهجية وقوّة فاعلة في منطقة فلسطين والمناطق المحيطة. إنَّ المرحلة العابرة للإستعمار هي عملية يمكن أن تساعد الشعوب المستعمَرة والمسيطَر عليها في أن تكون جهات فاعلة في تشكيل مستقبلها وتعمل على تطبيقها من أجل التوصل إلى حالة تحرّر فيها عدالة اجتماعية وحياة كريمة.

وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يستعرض مسار الدولة الحديثة وتطوُّر مفهوم القومية في أوروبا في القرن التاسع عشر ومن ثمَّ مسار الدولة في الوطن العربي في بداية القرن العشرين مع توضيح إشكاليّاتهم. الجزء الثاني يعرض مفهوم عابر-الاستعمار كطرح مغاير لمفهوم الدولة، والجزء الثالث يعرض مدخل نحو نموذج عابر-استعماري فلسطيني.

الجزء الأول: مسار الدولة الحديثة في أوروبا وفي الوطن العربي

هناك مفارقة بين تطوّر الدولة الحديثة في السياق الأوروبي وبين مسار الدولة في الوطن العربي. ففي أوروبا تطورت القومية والدولة الحديثة معاً كـ«ثورة مضادة» لمبادئ الثورة الفرنسية (1789)، وأثرت على الشعوب والنُظم السياسية المجاورة لفرنسا (تيلي 1993، 11)، بينما جاء تشكيل الدول في المشرق والمغرب للحد من توجهات ثورية مناهضة للإستعمار. ففي المشرق قُطّعت المنطقة الى دول ناشئة إثر تقسيم سايكس-بيكو في 1916 في منتصف الحرب العالمية الأولى (Fromkin 1989, 15-20). وحاولت بريطانيا الاستعمارية تكريس القطرية من خلال إنشاء تجمّع إقليمي «جامعة الدول العربية» في 1945 قبل الإعتراف بقيام الدولة الصهيونية (1948) في المنطقة (Tof-Folo 2017, 32-3). وتحوَّل مسار الدول العربية إلى السعي نحو الحصول على ولاء الشعوب للنِّظام الحاكم والتي وجدت نفسها داخل هذه التقسيمات المكانية والسياسية.

1) مسار الدولة الحديثة في أوروبا في القرن التاسع عشر:

في الحديث عن تطوّر الدولة الحديثة في السياق الأوروبي، يتم العودة إلى معاهدة وستفيليا (1648) والتي أسست العلاقات الدولية في ذلك الإقليم؛ ويتم التطرق إلى القرن التاسع عشر كقرن محوري. هذا وكأن المسار نحو الدولة الحديثة في أوروبا وما تضمّنه من بلورة لمفهوم القومية التي أعادت تشكيل هوية عناصرها إلى مواطنين مواليين، بقي متواصلا بدون أحداث مفصلية أثرت عليه بشكل نوعي وعميق. ومن أبرز هذه المحطات الثورة الفرنسية (1789) التي جعلت السياسة شأن الشعب حيث أصبح له السيادة على تشكيل وجدانه وهويته. وهذا في إطار عقد إجتماعي ونظام سياسي ثوري جديد يُوجه الطاقات البشرية نحو أهداف إنسانية سامية قائمة على الحرية والإخاء والمساواة. هذه الأهداف أساسها إعلان حقوق الإنسان والمواطن في 26 آب، 1789 الذي صدر عن الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية (The Declaration of Human...). واعتمد هذا النهج على وعي ثوري حيوي فعّال. ومن العوامل التي ولّدت هذا الاندفاع في الثورة الفرنسية فِكر جون جاك روسو وكتاباته عن الحرية والقوّة والحق (روسو 1995، 29، 33-34)، بالإضافة إلى ما لحقها من محاولات القوى الإقليمية لضحض ووأد هذه التجربة. إنّ تراكم هذه العوامل أدّت إلى سقوط النظام المستبدّ واستبداله بنظام سياسي صنعه الشعب بناء على فِكر وتصورات تفصيلية للمستقبل، واستعداده للدفاع عن استمرار وجود هذا النموذج الثوري الجديد. كما انتزع الشعب الثوري احتكار صنع الحرب من القائمين على رأس النظم الملكية

(كلاوزفيتز 1997، 803؛ Howard 2005, 376). فاجتمعت كل هذه العوامل والطاقات في أول مواجهة في معركة فالمي في 20 أيلول 1792 مع جيوش ملكية بروسية ونمساوية مجاورة والتي جاءت للقضاء على الثورة ولإعادة النظام الملكي في فرنسا، وتراجع فيها قادة وجيوش الملكية رغم تفوقها في العتاد والتدريب.

وعبّر عن هول ما حصل في تلك المعركة وزير الحرب السابق والكاتب الألماني في حينه يوهان فون غوتيه والذي اعتبر أنّ منطقة أوروبا دخلت حقبة جديدة (Scott 1978, 105)، فقد لحِق هذا التراجع العسكري القضاء على النظام الملكي وإعلان الجمهورية الفرنسية من قبل الثوار (1793). على أثر ذلك، تحالفت كل من بريطانيا وهولندا وإسبانيا وسردينيا مع بروسيا والنمسا للقضاء على الحكومة الثورية الفرنسية، خوفا من انتشار هذا النوع من الديمقراطية الشعبية الثورية وقضاءها على حكمهم الملكي. وبذلك قررت الحكومة الثورية الفرنسية المضي في القضاء على النُظم الملكية أينما وجدت، وتشكيل جيش ثوري من المتطوعين لنشر مبادئ الثورة – الحرية والإخاء والمساواة– إلى باقي شعوب أوروبا (Farah and Karls 2001, 334-355).

استطاع نابليون بونابرت أن يستغل مدّ الثورة الفرنسية لتوسيع سيطرته على القارة الأوروبية، إلا أنّه وبعد أن عيّن نفسه إمبراطورا (1804) مسيطرا على معظم أوروبا، تراجع إقبال الشعوب الأوروبية على الحكم الإمبراطوري لبونابرت بعد 1812 بسبب شعورهم بعودة الحكم المستبد بدلا من الحكم الجمهوري الثوري. وهذا دفعهم إلى إعادة تشكيل هويتهم الوطنية والتعاون مع النظم الملكية القائمة في بلادهم (Farah and Karls 2001, 348-352)، إلّا أنّ النظم الملكية واجهت عدة تحدّيات ومن أبرزها: وعي شعوبهم بمبادئ الثورة الفرنسية فلم يعد ممكنا إعادة السيطرة على الشعوب بناء على ولاء أعمى (كما كان قبل الثورة الفرنسية)، وإدراكهم لمفهوم «الشعب المسلّح» حيث أصبح الشعب قادرا على استخدام العنف لأغراض سياسية بطريقة منهجية. بالإضافة إلى التّحدي بكيفية إعادة نقل احتكار استخدام العنف إلى النظام السياسي الملكي، وفي نفس الوقت توسيع مدى التجنيد في بناء جيوش مُدربة ومُحترفة (Howard 2005,377-378 ; Clausewitz 1976,579)، وتوظيف الخوف من تهديدات خارجية والاستعداد للحرب لتشكيل هوية قومية جديدة دون إثارة التوترات والاضطرابات الداخلية (Paret 1970, 2).

لقد مهّدت الممارسات الفرنسية خلال فترة حروب الثورة والإمبراطورية بين 1798 و1815 إلى انتقال دول أوروبا من الحكم غير المباشر إلى الحكم المباشر من خلال تقديم نموذج الحكومة المركزية باستخدام نفس القالب السياسي الجديد ولكن مُفرغ من الفحوى الثوري لإعادة بناء البلدان التي سيطرت عليها

(تيلي 1993، 144-145; NCERT 28,-3).

ومن أبرز هذه النُظم التي استطاعت تدريجيا إعادة صقل مفهوم قومي جديد ومفهوم مُواطنة جديد لتفادي تجربة الهزائم التي واكبتها من حروب الثورة الفرنسية حتى هزيمة بونابرت (1815)، هي بروسيا. فقد وُظِّف الخوف من تكرار الحقبة السابقة لتوحيد المملكات الألمانية ووُظِّفَت الحرب لبلورة الهوية القومية التي عززت الولاء للملك والبلد – وهذا خلق دور جديد للجيش كمؤسسة لنشر هذه التربية الشعبية (Paret 1970, 4-5). كما اضطرَّت معظم الدول الأوروبية من خلال قومنة القوات المسلحة خلال القرن التاسع عشر إلى المساومة مع سكانها بشأن التجنيد وتسليم أدوات وموارد الحرب وجباية الضرائب، تفاديا من تشكيل جيوش المواطنين على غرار الحروب النابليونية والتَّعرض للهجمات والثورات؛ وتبع ذلك غزو الدَّولة للعلاقات الاجتماعية اليومية للمواطنين (تيلي 1990، 154-153).

هذا النموذج تبعته دول مثل النمسا وإيطاليا وروسيا بعد بروسيا من حيث بناء نظامها السياسي الملكي عبر إعادة بناء علاقة الشعب بالحرب (Creveld 1991, 39-40; McLean and McMillan 2003, 362)، وخاصة إثر انتصار بروسيا على فرنسا في حرب 1871 مما كرّس نجاح الأول في دمج عملية صنع الدولة الحديثة وصنع الحرب، كما كانت الدول الأوروبية تهتم بمراقبة التوترات الداخلية الناجمة عن «النزاعات الصناعية، وظروف العمل، وتُقيّم وتنظّم النظم الوطنية للتعليم، وتشرف على آلاف النشاطات الأخرى التي يتعامل معها الأوروبيون...]وبذلك[اتسع نطاق الدولة ليتجاوز بكثير لبّها العسكري، وأخذ مواطنوها يطالبون بحقوقهم منها في ميادين شديدة الاتّساع تمتد من الحماية إلى القضاء إلى الإنتاج والتوزيع» (تيلي 1990، 154-153).

نتج عن ما سبق صنع فكر آخر يجلب ولاء الشعوب ضمن الحدود القطرية دون التأثر بمبادئ الثورة التي أخذت طابع عابر للحدود (Paret 1970, 2). وهذا الفكر الجديد تمثّل في العقيدة القومية التي أصبحت بمثابة «دين جديد»، أو كما يُسمّيه بعض علماء علم الإجتماع بـ «دين مدني جديد» (Marshall 1998, 440, 563-564) يفرض ولاء وسلوك محدّدين، وله مناسبات إحتفالية ورموز مثل العَلَم، ومؤسساته الحكومية، ويضمن انصياع المواطنين لمرجعيته في إطار بيروقراطي مراقب، يحافظ على تجزئة الإقليم تحت ذريعة «الحفاظ على استقلالية» كل دولة-مملكة (Gellner 1993, 142). بعض المملكات الأوروبية الأخرى مثل إسبانيا والبرتغال لم تُطوِّر نُظم الحكم بإدخال المدنيين فيها، لذا تداخل مفهوم المواطنة والقومية بالهويّة الثقافية والدينية الخاصة بكلتا الدولتين (تيلي 1990، 167-166). وهناك حالات لدول أوروبية تطورت بسبب تمركُز القوة السياسية في سلطة مركزية وليس حصرا من خلال صنع الحرب وصنع الدولة مثل هولندا (Bakka 1996, 293-308).

كما أن جمهوريّات الإتحاد السوفييتي سابقا في أوروبا الشرقية لم تمر في هذه المرحلة، بل ضبط النظام السوفيتي الصراعات الإثنية والعرقية في هذه الجمهوريات. ولم يسمح بتنمية وتطور مفهوم المواطن في إطار قومي مُمأسس فلم يعط الفرصة لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني ولم يسمح بوجود أحزاب معارضة أو حكم ذاتي وسيادة وممارسة علاقات دولية. فلقد استَبدلت الأحزاب الشيوعية أية مؤسسات سياسية قائمة أو ناشئة «بجمهوريات شعبية» وتحولت إلى نظم دكتاتورية (Dragostinova 2009, 3-4). وهذا أفقد المجتمعات عوامل مهمة لإنشاء وتنمية مهارات لدى الشعوب في إدارة وحكم نفسها، وبناء مؤسسات قادرة على التعامل مع تحديات التنمية والتطوير على أراضيها ومن اكتساب التجربة والخبرة في التعامل مع المجتمع الدولي. لذا وبعد إنهيار النظام الشيوعي عادت وبرزت صراعات إثنية وعرقية في سعي هذه المجموعات إلى إنشاء دول قومية إثنية خاصة بها، أحيانا بممارسة حروب تطهير عرقية مثلما حصل بعد تفكك يوغسلافيا – حيث إرتكزت القومية في مثل هذه الجمهوريات على القمع أو التمييز ضد الآخر سواء كان جزء من شعب المنطقة أم لاجئ إليها (Preece 1998, 818-819; Dragostinova 2009, 2 and 2016). بالإضافة الى ذلك، وبدلا من المضي نحو صقل مفهوم المواطنة والهوية القوميّة الجامعة، تعرضت بعض هذه الجمهوريات المستقلة إلى بروز نخب مسيطرة قديمة بأشكال و أدوار جديدة فيفترة ما بعد الشيوعية (Szelényi and Szelényi 1995, 615-638)، حيث أعادت تيار «القومية الإقتصادية» الذي ركز على الإنخراط في الإقتصاد الأوروبي والعالمي بدلا من «الاقتصاد الوطني» أو «إقتصاد القوميات»,(2003) Pickel 2015 7-8). وهذا المناخ السياسي عزز اتجاه النظام السياسي نحو الطابع الاستبدادي بدلا من المنحى الديمقراطي المعبّر عن رغبات ومطامح الشعوب (Halmai, LAW 2019/05)، وفي سياق استمرار روسيا في التأثير والسيطرة على بعض هذه الجمهوريات الشيوعية السابقة (Camer-on and Orenstein 2012). ويأتي السؤال هنا: هل يمكن الإقتداء بالنموذج الأوروبي لتطوير استراتيجية تحرريّة من الاستبداد بأشكاله المختلفة ونحو عدالة اجتماعية ومساواة؟

2) مسار الدولة في الوطن العربي مع نهاية الحرب العالمية الأولى:

على أثر تدخل الإستعمار في تشكيل الدُول في المشرق والمغرب، تحوّلت دول المنطقة إلى قشور مكانية بحاجة إلى إملاءها بنظم سياسية تابعة (Fawcett 2017, 799; Simp-son 1994, 463-474; Mayall 1992, 19-35)، وتحوّل مشروع بناء المواطن العربي إلى بناء الولاء للنظام من خلال الوطنية والتجنيس حيث تصاغ/تخترع سمات لغوية أو ثقافية و/أو تاريخية تتميز بها غالبية الجماعات التي تقطن فضاء جغرافي واحد. عند ذلك يتحقق الزعم/الإعلان

بأن كل أعضاء المجتمع يحظون بحقوق وامتيازات متساوية على العكس ممن لا يمتلكون تلك السمات المشتركة (الخفاجي2013، 452، 454-453). وتعزز هذا المسار الإستعماري الجديد في تكوين دول ريعية لمصالح وأهداف استراتيجية للقوى الإستعمارية والقوى العظمى في العالم، على الرغم من وصول بعض الحركات التحررية إلى الإستقلال ولكن دون تحررها من مخلفات السياسات الإستعمارية القديمة والجديدة (الخفاجي 2013، 575-557) من هنا وكأن الدول دخلت مرحلة محاولة إنشاء مركزية الولاء للنظام بدلا من الولاء للدولة في السياق العربي الأوسع. وتراجعت عن الهوية العربية الإقليمية الممتدة من غرب آسيا حتى شمال إفريقيا. عبَّرت لويز فوسيت عن هذه الكيانات بـ»شبه الدول» كونها لم تستطع حسم السيادة داخل حدودها من تأثيرات خارجية سواء كانت إستعمارية جديدة أو غيرها (Fawcett 2017, 799).

جاءت ثورة الضباط الأحرار في مصر بقيادة عبد الناصر (1952) إثر هزيمة حرب 1948 وقيام الدولة الصهيونية على جزء من أرض فلسطين. أعاد الخطاب القومي الناصري رؤية توحيد إقليمي تَمثل في إعلان الجمهورية العربية المتحدة التي دمجت الجمهورية السورية بالجمهورية المصرية، تبعه إعلان عن إتحاد الدول العربية الذي جمع الجمهورية الجديدة بإتحاد كونفدرالي مع نظام ملكي في اليمن (1958-1961) (Arab Information Center 1958, 4-6). وجاءت هذه النماذج الجديدة كحالات يمكن من خلالها إعادة تشكيل دول الوطن العربي و/أو الإستثمار في تعزيز العلاقات بين هذه الدول بهدف موحّد أوسع رغم إختلاف النظم. وهذه مفارقة إيجابية عن التجربة الأوروبية التي اعتمدت على تحالف النظم الملكية ضد الثورة الفرنسية في مسار تطور الدولة الحديثة. وجاء هذا التطور في الوطن العربي إثر اكتساب عبد الناصر ثِقل دُولي كأحد مؤسسي حركة عدم الإنحياز في مؤتمر باندونغ (1955)، والذي شاركت فيه 29 دولة إفريقية وأسيوية- وانبثق عنه قرارات لصالح القضايا العربية ودعم التحرّر من الإستعمار (" " ...Non-Aligned Movement 2017). وهذه مفارقة ثانية إيجابية عن السياق الأوروبي الذي اعتمد الإستعمار وقمع شعوب القارات الأخرى وسلب خيراتها لدعم تطور الدول الأوروبية (Stavrianos 1981; Rodney 2012)، فحتى مبادئ الثورة الفرنسية وظّفها نابليون في حملته الإستعمارية على مصر (1798) وفلسطين (1799) وطَرَحَ مشروع صهيوني ليهود أوروبا فيها (Popkin 1981, 113-114).

على الرغم من هذه الإنجازات على المستويين الإقليمي والدُولي، لم يُصقل وعي وهوية المواطن العربي في إطار مفهوم للقومية مثل ما عبّر عنه ميشيل عفلق بمفهوم أبعد من صفات مشتركة في التاريخ واللّغة والثقافة، فالقومية عنده: "مُحرّرة من خطر الإنغماس والإستسلام لعوامل البيئة والظروف الإجتماعية المحلية، ... ذلك أنّ في القومية الحد المعقول من التجريد الذي يجعل

المصري والسوري واليمني عَرَبا، وهذا لا يمنع أن يشعر العربي بأنّه إنسان، بأن له رسالة مشتركة مع بقية البشر، ولكن ضمن كونه عربيا، فصِلته بالآخرين وتعاونه معهم إنما يتِمّان من خلال شخصيته العربية" (عفلق 1957، 4).وأنّ النضال العربي المشترك والتفاعل مع الحضارة الإنسانية يُغذيان النضال الإنساني الحر ذو الإرادة القادرة على استخراج المعانى من التاريخ في المرحلة الحاضرة- مرحلة إنبعاث وخلق المستقبل العربي (عفلق 1957، 2).

لاحقا ومنذ 2011، شكّلت الإنتفاضات العربية مسارا مهما نحو النضال المشترك سعيا لتحقيق الحرية والعدالة الإجتماعية والحياة الكريمة. وكان هذا في بعض الدول التي ركزت على الولاء للنظام بدلا من مفهوم المواطن وحقوقه والإعتناء به. وسرعان ما وسّعت بعض الدول الملكية والأميرية في الخليج نفوذها بحيث ضمت كل من الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون الخليجي في منتصف 2011 وتحالفت لاحقا مع النظام العسكري المصري الذي انقلب على أول قيادة مدنية مصرية منتخبة ديمقراطيا في صيف 2013 («البيان الختامي...» 2021). وكل هذا من أجل تشكيل قوة مضادة للثورات العربية ومطالب الشعوب بإصلاحات ديمقراطية وعدالة إجتماعية وإقتصادية («دول الخليج تؤيد...» 2011). وفي القمة العربية السادسة والعشرين التي انعقدت في شرم الشيخ (2015)، أُقِرَّ تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة للحفاظ على النظم المستبدة القائمة بإسم حماية الأمن القومي العربي («قمة شرم الشيخ...» 2015).

ضمن تحليل حامد دبشي في 2012 لما سُمّي بـ»الربيع العربي» وَصف الإنتفاضات العربية بأنها تُمثل تطوّر في الوعي وليست محصورة في الشعارات والعنف. وأنَّ لكل ثورة وتيرتها الخاصة وتخلق جغرافيات مكانية ومُخيلة جديدة محررة، وبأن هذه الثورات تدريجية وقد تمتد لسنوات وعقود على أنحاء الإقليم وتُمثل عصيان ورفض مؤجّلين. وبذلك فهي تختلف عن الثورة الفرنسية التي تضمنت سلسة أحداث في فترة وجيزة لتحصد ثمارها (Fawcett 2012, 789-807 ; Dabashi 2012, 1-16) وبالفعل اندلعت احتجاجات مرة أخرى في تونس في 2017 و2018، وامتدت إلى الجزائر في 2019-2020 والسودان ولبنان في سنة 2019 و2020 (The Arab Spring... 2020).

إنَّ تجربة الوطن العربي في بناء الدولة ومفهوم المواطنة على أساس الإنتماء العربي وضمن سياق إنساني أوسع مبني على العدالة والتحرر من الإستعمار والإستبداد كانت قصيرة رغم بعض النجاحات المتفرقة. ولكن، ما ميّزها عن التجربة الأوروبية هو استمرارية وجود تحولات جيوسياسية عميقة ومتقلبة سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وما زال لشعوب المنطقة الطاقة والعزم للسعي نحو العدالة الإجتماعية ومناهضة الإستبداد رغم التضحيات الكبيرة.

3) إشكاليات مفهوم الدولة في أوروبا والوطن العربي:

من خلال العرض الموجز عن تطور الدولة في أوروبا في القرن التاسع عشر يمكن الإستنتاج أن التجربة الأوروبية غير متجانسة، فهناك المسار الفرنسي الثوري الذي تبعه مسار مناهض للثورة اعتمد على احتواء المواطن وولاءه للنظام. وإنَّ السيادة المتمثلة في نظام سياسي دستوري ومؤسسات الدولة والقانون والمواطنة والهوية الوطنية ورموزها وحتى القومية نفسها، جاءت كوسائل لإعادة سيطرة النظم السياسية الملكية. وهناك بعض الدول التي لم تمر بمسار صنع الدولة وصنع الحرب في تطور الدولة الحديثة ومفهوم المواطنة مثل دول أوروبا الشرقية إنَّ التجربة الأوروبية لا تُشكل بالضرورة النموذج الذي يمكن الإقتداء به في تطوير وصنع كيان سياسي أو دولة وشعب محررين على أساس العدالة الإجتماعية والمساواة والتحرر من الإستبداد بأشكاله المختلفة، لأن تطوّر مفهوم الدولة لم يكن مبني على أساس التحرر الفكري والجماعي واشتمل على مشاريع استعمارية كانت أساسية لبناء الدولة الأوروبية الحديثة.

أما في سياق الوطن العربي، تم اعتبار الوسائل المُكوِّنة للدولة الحديثة في السياق الأوروبي أهدافا بحد ذاتها، ولم يستطع الوطن العربي صنع صيرورة تستعيد سيادة وصقل هوية ووجدان الإنسان ضمن سياق قومي عربي كما نادى إليه عفلق. وفي السياق الفلسطيني يأتي مفهوم الدولة متشابكا أكثر كون فلسطين ما زالت تحت استيطان استعماري وفي نفس الوقت يوجد فيها بعض مكونات الدولة– وإن كانت منقوصة. فمثلا توجد سلطة فلسطينية ولكن لا تملك سيادة على الأرض رغم أن 137 من 193 دولة وعضو في الأمم المتحدة يعترفون بالدولة الفلسطينية (Diplomatic Relations" 2020"). كما أنّ الشعب الفلسطيني متواجد في أماكن جغرافية وسياقات سياسية مختلفة. وفي ظل هذا الوضع المُعقد، هل ممكن لفلسطين أن تكون المحرِّك للتغيير على المستويين- المفاهيمي والواقعي- والذي يُمكن أن يؤثر على السياق الأوسع؟

ومن هنا فإن مفهوم عابر-الإستعمار المطروح في هذه الورقة مبني على العبر المستخلصة من التاريخ الإستعماري، ويعطي صيرورة لإستعادة سيادة الشعوب المستعمَرة أو التي تخضع لنظم مستبدة ريعية لقوى خارجية سابقة أو جديدة. فيمكن لهذا المفهوم أن يُوظَّف للمضي في مسار نحو التحرر الفعلي من خلال توجيه إرادة الشعب نحو مستقبل فيه عدالة إجتماعية وحياة كريمة ضمن مشروع إنساني حضاري.

الجزء الثاني: التوجه العابر-استعماري - طرح مغاير لمفهوم الدولة

إنَّ وضع فلسطين السياقي تحت استيطان استعماري يُشكل إطار متقدم من الهيمنة والسيطرة عن الدول العربية، فالنّظام الإستيطاني الإستعماري يمارس سلطته في جوانب مختلفة إن كانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو غيرها وعلى مستويات متداخلة تصل إلى التّدخل في تفاصيل الحياة اليومية للشعب المستعمَر في كافة جوانب حياته. لذلك فهي تتعدى ما يتم مواجهته من أنواع هيمنة وسيطرة في الوطن العربي. إنَّ التفكير في تحويل حال السيطرة والهيمنة تدريجيا إلى حال التحرر وتطبيق العدالة الإجتماعية يكمن في إيجاد منهجية وآلية تحليل مركبة واستراتيجية تدخُّل أيضا مركبة للتعامل مع الواقع والتحديات. والسؤال هنا يكمن في كيفية استخدام منهجية العابر-استعماري لتحقيق هذا التحول. وهل ممكن أن يكون لهذا المفهوم آلية تطبيق وبناء نظام يوفر حلول مستقبلية مغايرة؟ وهل يؤثر هذا التوجه على فلسطين فقط أم على سياقها الأوسع؟ هل تفعيل هذا التوجه يأتي بجهود داخلية أم خارجية أم مشتركة؟ وما هو طبيعة نظامه السياسي؟

لعل التحدي الأبرز الذي يواجهه السياق الفلسطيني هو الصراع مع نظام استيطاني استعماري إحلالي. وإنّ اللاتكافؤ في القوة لصالح النظام الصهيوني يجعل القوة العامل المهيمن على التفاعلات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، بما في ذلك العملية السياسية نفسها. فعملية «بناء السلام» بالتوجه الغربي أخذت منحى يكرس العلاقة الإستعمارية بين «الشركاء من أجل السلام» من خلال السيطرة على المستفيد من الدعم والتمويل الخارجي مما أثر على دور ومهام المؤسسات الفلسطينية المختلفة (Turner 2012)، وعزز الثقافة الليبيرالية الجديدة من أجل بناء مؤسسات الدولة في ظل تآكل الأفق السياسي لتحقيق دولة ذات سيادة (Clarno 2017). وامتدادا لهذه المنهجية في إدارة الصراع لصالح المستعمِر الإسرائيلي، باتت عملية «بناء السلام» نفسها مرادفة لعملية «مكافحة التمرد» على السياسات والممارسات الإسرائيلية (Turner 2015)، أي الحفاظ على استقرار الحال الاستعماري المُستمر (Clarno 2017, 158-93; Turner 2015, 89; Dayton 2009).

هذه التفاعلات استقطبت الخطاب السياسي الفلسطيني إلى محور ينادي بالواقعية والمناورة مع القوى محليا وخارجيا وفق ثقافة فن الممكن، ومحور آخر ينادي و/أو يُقدم على المقاومة وفق ثقافة فن صنع الممكن. لكن ما بين هذان المحورين ورغم التحديات الداخلية والخارجية والبنيوية والثقافية، استمر

صمود الشعب الفلسطيني في غزة رغم حصار دام أكثر من عقد ونصف وأربع حروب، واستمر جيل شاب فلسطيني جديد نشأ في ظل «عملية سلام» يواجه الإستعمار والمستوطنين في القدس والضفة الغربية، وبقيت القدس وأهلها ومقدساتها عوامل مُحركة على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية. وفي هذا السياق تأتي مكانة الطرح عابر-الاستعماري كونه لا يعتمد مباشرة على توفر العوامل البنيوية والداخلية والخارجية مجتمعة، أو الاقتصار على التعامل مع موازين القوة غير المتكافئة، فهو طرح يمثل ممارسة دؤوبة ومستمرة في صنع واقع على مدى ممتد ومنسجم مع أية تطورات مقدامة على الساحة الفلسطينية الداخلية والخارجية بالرغم من الصعوبات المقترنة في ذلك.

يقول عالم الإجتماع والفلسفة والسياسة الفرنسي هنري ليفيفر «لا يمكن أن تتحقق ظروف الممكن إلا في سياق التحوّل الجذري» (Lefebvre 2007 (1974), 373). وإن التحوّل الجذري المطروح في مفهوم عابر-الإستعمار مبني على مفهوم إنتاج الحيّز إن كان على مستوى مفاهيمي أو تطبيقي أو على مستوى العلاقة مع المجتمع والفرد. وهو مبني ومُطوَّر عن كتابات ليفيفر التي طرح ووضّح فيها أهمية إدخال تحليل إنتاج الحيّز ضمن تحليل الأوضاع السياسية والإجتماعية (Lefebvre 2007 (1974)). هذا من جانب ومن جانب آخر فإنّ مفهوم عابر-الإستعمار مبني أيضا على أهمية الجانب الحضري والجغرافي كضرورة لتطبيق أشمل لمفهوم العدالة. فإنّ العدالة وفقا لعالم العلوم الإجتماعية إدوارد سوجا «ليست فقط إجتماعية وتاريخية كما يتوافق معظم علماء الإجتماع، بل لها البعد المكاني الجغرافي. إنّها مفهوم للعدالة الإجتماعية تلعب فيه الجغرافية دورا ملموساً» (Soja 2010). والجانب الثالث له علاقة بمفهوم الزمن وإمكانية فهم مكونات الإطار الإستيطاني الإستعماري في حالة دراسية قائمة ومستمرة في الزمن الحقيقي (الحالة الصهيونية). إنّ أهمية هذا الإطار الزماني يكمن في تحديد ما إذا كان يصف ويشرح ما حدث في السابق أو ما يحدث في الحاضر في أي حالة دراسية. كما يبيّن هذا الإطار الزماني للدراسات الإستعمارية التفاعل ما بين الحالات الدراسية السابقة والحالية. وذلك من خلال تحويل الإطار غير الزماني الى إطار منسجم مع الإطار الزماني عن طريق استخدام نظرية ليفيفر لإنتاج الحيّز لما فيها من تجريد وصلاحيتها للإستخدام على اختلاف الزمن في التحليل إن كان ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا. وهذا يؤدي إلى إمكانية استخدام التفاعل المفاهيمي الزماني ليلقي ظلاله من الحاضر على الإمكانيات المستقبلية مع الأخذ بعين الإعتبار المشاكل التي يمكن أن تنبثق، وذلك في مرحلة مبكرة من التخطيط للسياسات بدلا من الإعتماد على التجربة والخطأ. كما يؤدي إلى إمكانية تحديد ما إذا تم التعامل مع تأثيرات الإستعمار عن طريق إبطالها أو تحييدها. بالتالي يأتي مفهوم

عابر-الإستعمار ليُشكل إطار ديناميكي لتحليل المفاهيم المرتبطة بالحيّز الحضري الإستعماري وما بعد الإستعماري في الزمن «الحقيقي»، ويتخطى ما يمكن أن يعيق تطوير الحيّز الحضري ما بعد الإستعماري مع تجنب الوقوع في مشاكل التنمية الحضرية الإستعمارية الجديدة. أحد هذه المعيقات يأخذ شكل مفاهيمي في بعض الأحيان حيث تصنيف بعض الحالات كحالات «ما بعد الإستعمار» بالرغم من كونها حالات من الإستعمار الجديد لعدم شمولية تطبيق مفهوم الإنكماش والفصل من الإستعمار والتحرر من آثاره. بالتالي فإن التباين في اعتبار مرحلة الإستعمار الجديد كمرحلة ما بعد الإستعمار يكمن في عدم حصول المستعمَر على التحرر من آثار الإستعمار وعدم الوصول لمرحلة التنمية ما بعد الإستعمارية ولكن بقاء الحيِّز الحضري تحت تأثير الإستعمار مما يشير إلى مرحلة الإستعمار الجديد (Samman 2013, 7).

ولذلك فإن مفهوم عابر-الإستعمار مبني على نهج متعدد التخصصات ويوضح التحولات والتغيّرات في الحيّز الحضري الإستعماري في مراحل زمنية مختلفة وبالأخص خلال فترات الإستعمار وما بعد الإستعمار. واعتمد تطوير هذا المفهوم على ما طرحه ليفيفر (Lefebvre) حول نظريات إنتاج الحيّز بمكوناته الثلاثة التي جاءت في كتابه «إنتاج الحيّز» وهي الحيّز المُدرك (perceived space) والحيّز المُعبَّر(conceived space) والحيّز المُعاش (lived Space) ((1974) Lefebvre 2007). هذه الأحياز الثلاثة تم استخدامها وتطوير الجوانب المفاهيمية والتطبيقية لها عن طريق تحليل الحالات الإستعمارية السابقة وحالة الإستعمار الصهيوني، وتحديد المتغيّرات التي ممكن أن تؤثر عليها. فالحيّز المُدرك يتضمن قدرة ومهارة إنتاج وإعادة إنتاج الأماكن الخاصة بمجتمع أو شريحة بشرية وتشكيلها بمعرفتها، وله علاقة بالرؤيا الأوسع والسياسات قبل التدخل الفعلي لتغيير ملامح الحيّز الحضري الفيزيائي/ المادي، وهو حيّز القادة والعلماء والمفكرين والمستنبط من الممارسات المكانية للمجتمع التي تفرز مساحة ذلك المجتمع. والحيّز المُعبر هو الحيّز الطاغي في أي مجتمع ويُعنى بالإنتاج والنظام الذي يفرضه، وهو حيّز العلماء المخططين والمهندسين. والحيّز المُعاش هو الحيّز الذي يُعنى بالحياة اليومية للمستخدمين أو السكان بما يحتويه ذلك من صور أو رموز، فهو الحيّز المُسيطَر عليه والمُجرَّب والذي يُسعى الى تغييره (Samman 2013, 19-21).

وتحليل الأحياز الثلاثة في السياق الإستعماري مبني على المتغيرات التالية:

	الحيّز المُدرك	الحيّز المُعبر	الحيّز المُعاش
المتغيّرات	1. الدافع الأساسي	1. التخطيط الإستراتيجي	1. إشغال الحيِّز الجغرافي (المستعمِر)/ إستعادة الحيِّز وإشغاله (المستعمَر)
	2. المعرفة	2. سياسة استحواذ الأرض(المستعمِر)/ تحرير الأرض (المستعمَر)	2. الديمغرافيا
	3. القوة	3. تخطيط الحيّز	3. البنية الإقتصادية
	4. العنف	4. الممارسات العسكرية (المستعمِر)/ الممارسات النضالية التحررية (المستعمَر)	4. البنية الإجتماعية
	5. التكنولوجيا	5. السيادة	5. الثقافة

جدول 1: المُتغيرات في الحيّز المُدرك والحيّز المُعبر والحيّز المُعاش (Samman 2013, 41)

إنّ تحليل المتغيّرات في إطار كل من الأحياز الثلاثة وتفاعلاتها يُوضح مفهوم إنتاج الحيّز إن كان على مستوى مفاهيمي أو تطبيقي أو على مستوى العلاقة مع المجتمع والفرد لفهم الوضع القائم في حالات الإستعمار أو ما بعد الإستعمار لطرح العابر-استعمار. فباستخدام هذه المفاهيم والمتغيّرات التي تؤثر عليها، ممكن تفكيك مكونات الحيّز الحضري الإستعماري بشكل عام بحيث نستطيع تحليل نقاط القوة والضعف للمستعمِر والمستعمَر. إنّ فهم تحليل هذه المتغيّرات؛ كل متغيّر في سياقه التفصيلي التاريخي والحالي يمَكِّن من تحديد كيفية بناء مفاتيح القوى ومدى مساهمة كل متغيّر في المساعدة أو إعاقة فرض الهيمنة والسيطرة من المستعمِر على المستعمَر. وبالتالي أيّ توجّه لمحاولة تغيير واقع ولبناء نهج تحرري بحاجة أن يكون شامل ويتعامل مع مفاتيح القوى التفصيلية والدقيقة لمنظومة السيطرة والهيمنة. وهنا تأتي أهمية المفهوم العابر-استعماري فهو يبني الجانب التطبيقي لديناميكية مستوعِبة لكل مفاصل إنتاج الحيّز الإستعماري بمستوياته المُدركة والمُعبرة والمُعاشة، وهذا يساهم في تطوير وصقل وعي وهوية تتفاعل فيه مجتمعات من ثقافات مختلفة للمضي نحو التحرر من الهيمنة والسيطرة المجحفة، وهذا يتماشى مع ما نادى به عفلق.

إنَّ تحليل حالة الإستعمار الإسرائيلي منذ مؤتمر باسل (1897) وحتى اليوم وبالتركيز على كل متغيّر تحت إطار الحيّز المُدرك والحيّز المُعبر والحيّز المُعاش بيَّن أن استمرار الحالة الإستعمارية يعتمد على قدرة المستعمِر في السيطرة على الأحياز الثلاثة مجتمعة. ففي الحيّز المُدرك- وبالرغم من المبادرة والعمل على متغيّراته الخمسة وبتطويرها، إلا أنّها لا تحافظ عليه أو تُنهي نتائجه. هي نجحت بالجانب التكنولوجي ولكن ليس بالمتغيرات الأخرى من حيث: الدافع والمعرفة والقوة والعنف. فمثلا بالجانب المعرفي، تحتاج باستمرار لإعادة إنتاج معرفة مصنَّعة للحفاظ على جذب عناصر صهيونية من مناطق مختلفة من العالم ولإنشاء إطار خطابي صهيوني يصد الإنتقادات التي تتدفق عليه نتيجة الممارسات اللاإنسانية، من دول ومجتمعات ومؤسسات وأفراد مؤازرة للشعب الفلسطيني ومعتمدة على القانون الدولي وحقوق الإنسان. وما زالت تحتاج إلى القوة من دعم الحلفاء كونها لا تستطيع إنهاء مشروعها بسبب التحديات المركّبة التي تواجهها. وما زالت تستخدم العنف بالمفهوم الواسع إن كان مباشر أو غير مباشر لتحقيق الأهداف.

وعلى مستوى الحيّز المُعبر، وعلى الرغم من حوالي خمسين عاما من تطبيق سياسات الإستحواذ على الأراضي من خلال التخطيط الإستراتيجي وخطط التنظيم وبناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس ومصادرة الأراضي على حساب الفلسطينيين والممارسات العسكرية من إغلاق أحياء وهدم منازل فلسطينية وسياسات الإعتقال والقتل، ما زال منفذو المشروع الصهيوني يحاولون حسم تطبيق سيادتهم على الأرض وترجمة الرؤية المُدركة للمشروع الصهيوني عليها- ولم يتم الحسم وكأنهم في سباق مع الزمن. وهذا مجسّد في التّشقّقات التي تظهر في الحيّز المُعاش، حيث يصعب عليهم القول أنه تم حسم متغيّريّ الديمغرافيا والثقافة في القدس الشرقية مثلا. فما زال هناك عصيان فلسطيني متحوّل ومتجدّد رغم حجم وعمق التضحيات الفلسطينية من جهة، ورغم التجديدات في الحيّز الإستعماري المُعبَّر من خلال خطط متجددة للسيطرة على الإنسان والحيّز والزمن الفلسطيني. وهذا بالإستعانة بالتكنولوجيا المختلفة مثل أجهزة المراقبة في الشوارع، وربط المعلومات بشبكة محوسبة ضخمة في تداول عناصر الأمن (راجع Mansour 2018)، وبالإستعانة في القوانين الإسرائيلية المستحدثة مثل قانون الدولة القومية لليهود والولاءلاسرائيل وإثبات مركز الحياة للمقدسيين مثلا، والتي من دورها ملء الفجوة غير المحقّقة في الحيّز المُدرك الذي يزعم بتحقيق سيادة صهيونية على أرض فلسطين كاملة. ومن ناحية ثانية مأسسة سياسات تطبيقية لعزل الفلسطيني والتضييق عليه حتى في تفاصيل حياته اليومية من أجل تفتيت التماسك الشعبي وإحداث تآكل في السعي لتحقيق أهدافه الوطنية

أمّا الواقع الفلسطيني كشعب مُمارَس عليه النظام الإستعماري، فمن حيث الحيّز هناك فصل جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وهناك عزل للقدس الشرقيّة من خلال الإغلاق وجدار الفصل العنصري وأيضا هناك تجزئة للشعب الفلسطيني إلى أهل القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي الـ1948، بالإضافة إلى تجزئات داخليّة ضمنهم، عدا عن الفلسطينيين في مخيمات اللجوء والشتات. وهذا له تأثير كبير على الحيّز الفلسطيني المُعاش من حيث الحد من الحركة والتواصل والنشاطات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وهو بدوره يُضعف سيطرة الفلسطيني على حيّز المكان والزمن.

من حيث الحيّز الفلسطيني المُدرك هناك ضعف في الوصول لصيغة متفق عليها من قبل جميع أطياف الشعب الفلسطيني، وإنَّ التجزئة على المستوى المُعبَّر ساهمت أيضا في إضغاف هذا الحيّز الفلسطيني الذي تَمثّل في الإنقسام الفلسطيني الحاصل بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية (فتح وحماس). وهذا الحال له تداعيات على الحيّز الفلسطيني المُعبر لأنه يجعل من المسارات الفلسطينية المختلفة أهدافا بدل من أن تكون وسائل لهدف جامع مُوَحَّد ومُوحِّد. وبالتالي فإن إنتاج واقع مغاير يحتاج إلى العمل على المتغيّرات المختلفة تحت أُطُر الأحياز الثلاثة من ناحية فلسطينية وإعادة إنتاج أحيازها حول الهدف الموَحَّد الذي ممكن أن يتطور تحت إطار عابر-الإستعمار بعبوره الجغرافي والزمني (Samman 2013, 170-172).

إنَّ تشابك وتعقيد الواقع الإستعماري الإسرائيلي وتحديات الواقع الفلسطيني يفوق حصر إطار الحل في المراهنة على الحلول السياسية، بالأخص التي تُطرح باسم دولة واحدة أو دولتين أو ثلاثة فهي غير كافية لتحقيق التحرر من الهيمنة والسيطرة. إنّ إنتاج أحياز مغايرة يتطلب العمل على محاولة فهم المنظومة الإستيطانية الإستعمارية وذلك من خلال تحليل معمق لكل متغيّر وتأثيراته وفهم مفاصل قوته وضعفه، وكيفية التعامل معه بشكل فردي وبشكل مجتمِع مع المتغيرات الأخرى. وهذا يتطلب إستراتيجية مركبة تتعامل مع كل متغيّر من المتغيّرات تحت إطار الأحياز الثلاثة. وبالتالي يتم معالجة المستويات المختلفة من ناحية رؤية وتخطيط وحياة يومية وبتنسيق - إن كان داخليا أو خارجيا أو معا حسب حاجة الموضوع. وهذا يعني إنتاج آليّة مستمرة للعمل المناهض للإستيطان الإستعماري بتعامل وتعاون وبناء مستقبلي بين أطياف الشعب الفلسطيني أينما وجدوا، في سبيل الوصول إلى مستقبل مغاير للهيمنة والسيطرة. فهذا يؤدي إلى إرباك المستعمِر لعدم القدرة على التركيز على الرد على أكثر من فعل واحد في نفس الوقت. وبالتالي فإن المفاجآت المتتالية تُشتّته وتجعله يتصرف برد فعل بدل من أن يكون فاعل. ومن ثم تطوير استراتيجية فلسطينية بناء على تعزيز نقاط القوة والعمل على معالجة نقاط الضعف، واستهداف نقاط ضعف المستعمِر والتعامل مع نقاط قوته وذلك من خلال مستويات متعددة إن كانت دولية أو إقليمية أو محلية أو مدينية أو فردية.

على الصعيد الفلسطيني الحالي فإن هذه المحاور الإستراتيجية ممكن العمل عليها من قبل الفلسطيني بغض النظر على مكانه والسياق الذي يتواجد فيه، فممكن الإستفادة من الخبرات والتجارب المختلفة في كل من القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وأرض الـ1948 ومخيمات اللجوء في الدول المختلفة والجاليات الفلسطينية في القارات المختلفة. وهذا يولّد قوة كبيرة مؤثرة على السياق الفلسطيني الداخلي والخارجي بحيث أن كل منهم يدعم ويعزز الآخر ويصون المسار المُدرك بحيث يكون هناك دائما دعم للتحولات في الميدان الفلسطيني المباشر نحو الحال العابر-استعماري.

الجزء الثالث: نحو نموذج عابر-استعماري فلسطيني

العابر-استعماري هو حال ديناميكي حيوي مستمر في مساره يتفاعل فيه كل من الحيّز المُدرك والمُعبر والمُعاش بشكل مستمر بحيث أنّ كل منهم يتطوَّر ويُؤثر على الآخر. هذا الحال يتطوَّر ويتعمَّق بشكل لولبي ويرتقي من مستوى لآخر، وبالتالي كل حيّز من الأحياز الثلاثة بما يشمله من متغيّرات يعود مُطوَّرا إلى المُدرك والمُعبر والمُعاش المُطَّوَّرين للرقيّ في مسار التحرر مع تطور كل من المستوى والحال. وإنَّ منهجيّة التطوّر في العابر-استعماري تعتمد على كيفية تحويل ما هو مُدرك (مثلا الدافع والسعي نحو التحرر) والتخطيط لكيفية نقل الهدف المُدرك إلى خطة تنفيذية (خطة للتحرر) وممارسة وتنفيذ ما يمكن تطبيقه في الحيّز المعاش. من هنا يكتسب مُمارِس النهج العابر-استعماري القدرة على تحويل فكرة إلى خطة تنفيذية وتطبيقها في الحيّز المُعاش بشكل مستمر. والتغيير نحو التحرر يَكمُن في إدخال هذه المنهجية كمُكوِّن في الحياة اليومية على المستوى الفردي والجماعي والشعبي، فهي قابلة للممارسة والتطوير لأن ما لم يتم إنجازه يعود إلى مستوى آخر من دائرة الأحياز الثلاثة للتخطيط مرة ثانية والمعالجة لما لم يُنجز بعد، مع الإستفادة والبناء على ما تم إنجازه. وبالتالي يَتطوّر الحال ليكتسب زَخَما تراكميا وتجربة مُمارسة مما يُؤثر على المحيط المباشر، ويعطي دلالة وتأثير على المجال الأوسع. فإن النّهج العابر-استعماري لا يعتمد على حصر شكل محدّد بل يُطوَّع ويُشكَّل ويُطوَّر بأشكال ومستويات مختلفة ليتعامل مع السياق الذي يعمل فيه. وهذا ما نقص في الفكر القومي العربي؛ المُمارسة والتعلّم الفردي والجماعي وتراكم الخبرات في التغيير نحو التحرر والتحمّل والتصدّي للقوى المضادة من قبل الدولة أو النظم التي انشغلت بالحصول على ولاء الشعوب، بدلا من تمكين الشعوب على ممارسة السياسة في الأحياز الثلاثة المُدرك والمُعبر والمُعاش، مما يحد من دعم وولاء الفرد والمجموعات للنظام أو الدولة.

وعلى الصعيد الفلسطيني هناك اختلافات في السياقات التي يتواجد فيها الشعب الفلسطيني من القدس والضفة وغزة وأرض الـ1948 والمخيّمات والشّتات. والمهم الإلتزام بالمضي نحو التحرر من الإستبداد والسيطرة الصهيونية القامعة حسب منهجية عابر-الإستعمار كل حسب سياقه وإمكانيات تطور الأحياز الثلاثة في تفاعلاته. وتكمن كيفية مواجهة المشروع الإستيطاني الإستعماري الصهيوني من خلال أولا تحليل نقاط القوة والضعف في جميع متغيّرات الأحياز الثلاثة، وهذا لتشتيت قوة المستعمِر وفتح فرص لإنجازات على أصعدة عديدة سواء داخلية و/أو خارجية وفي مجالات متعددة وفي محافل عديدة ومتنوعة. ومن أبرز نقاط الضعف للمشروع الإستيطاني الإستعماري الصهيوني في الحيّز المُدرك هو محاولة تعليم الأجيال الجديدة عن الصهيونية والحفاظ على وتيرة الإنتماء والولاء، ولكن هذا آخذ في تراجع مما جعل المجتمع الصهيوني أكثر تمسكا بالعنصرية إزاء الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة بدلا من «تحقيق المشروع الصهيوني نفسه وحسم إقامة وطن صهيوني في فلسطين وحسم الصراع مع الفلسطينيين»، وهذا رغم التخطيط الهائل على مستوى الحيّز المُعبر على مر العقود، والذي انعكس على الحيّز المُعاش حيث ما زالت القيادة الصهيونية والفئات الشعبية وحتى المتطرفة منها يشعرون بأنهم لم ينهوا المشروع، وما زالت المستعمرات تُقام في الضفة الغربية والقدس، مما يشكل مواجهة يومية مع الشعب الفلسطيني.

ومن معالم هذا التآكل ظاهرة «استديان» الصهيونية نفسها وجعلها في الخطاب الصهيوني مرادفا للديانة اليهودية نفسها وربط مصير اليهودية واليهود بشكل عام بمصير الصهيونية، وهو أمر انتقده رجال دين يهود في أوروبا في بدايات طرح المشروع الصهيوني في أواخر القرن التاسع عشر (Mendes-Flohr and Reinharz 1980, 163-165, 211-213)، وحتى اليوم ما زال هناك رجال دين و علّامة يهود يرفضون هذا الربط أمثال يعاكوف شابيرو (Shapiro 2017)، ومجموعة ناطوري كارتا (Weiss 2012). هذه الظاهرة «الإستديان» (راجع غانم 2013، 2021) يتم اليوم ربطها بخطاب غيبي متمثلا بـ«مشيئة ووعود ربانية» يتمسك بها المستوطنون وكذلك السياسيون الذين يمثلونهم كدافع للعمل، متغافلين الجانب العقلاني لتقييم وتقدير المواقف الإستراتيجية، رغم انتقادات الفئات التي تعتمد العقلانية في تقييم الخطط والمشاريع والسياسيات (Persico 2014)، مثل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية التي تعتمد النهج العقلاني في تحليل وقراءة السياقات والحالات المحلية والإقليمية والدولية دون الإعتماد على الغيبيات في إعدادها وعملياتها (Benari 2015). وهذا يعيد الدائرة الى التشكيك في ماهيّة المشروع الصهيوني في الحيّز المُدرك، وبالتالي كيفية التعامل مع المتغيّرات في كل من الأحياز الثلاثة، مما يفسح المجال فلسطينيا لتحقيق خطوات في العمل العقلاني المُتضمَّن في النهج العابر-استعماري بسبب دقة التحليل وتقدير الموقف والتخطيط والتنفيذ المنهجي.

ويمكن ممارسة النهج العابر-استعماري على المستوى التنظيمي المُمأسس عن طريق إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية حسب النهج العابر-استعماري وبداية تحريك آليته بتفعيل مكونات الأحياز الثلاثة، مع وجوب أن يكون هناك توازن بالتمثيل لها. وهذا لا يتم فقط من خلال تمثيل الفصائل السياسية المُسيطِرة على المسار الفلسطيني، بل يجب دمجهم مع تفعيل دور النقابات والإتحادات المهنية والبلديات والمجالس المحلية وهذا لكي لا يتم خلط الأدوار والأحياز والخروج عن منهجية تفاعل الأحياز الثلاثة. فكل هذه الأطراف يجب أن يكون لها دور في اتخاذ القرارات من حيث الرؤية السياسية نحو التحرر (الحيّز المُدرك) والتخطيط (الحيّز المُعبر) وكيفية التعامل مع الواقع المُعاش بتفاصيله المختلفة (الحيّز المُعاش). والتمثيل لكل حيّز هو الثلث: أي الثلث في المجلس الوطني للمنظمة يُمثّل الفصائل السياسية، والثلث الثاني يمثل النقابات والإتحادات والثالث يمثل البلديات والمجالس المحلية. وعناصر هذه التمثيلات تكون من فلسطين والشتات. ويتم تحريك آلية العابر-استعمار في المناطق الجغرافية المختلفة وبمكوناتها الثلاثة المُدرك (الفصائل والمستقلون) والمُعبر (الإتحادات والنقابات) والمُعاش (البلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية) وهذا في مناطق القدس والضفة الغربية وغزة ومناطق الـ1948 وفي المخيمات وأماكن وجود الجاليات. يعني أن الفلسطيني في كل أماكن تواجده وباختلاف السياق السياسي والإجتماعي والجغرافي، يُمارِس هذا النهج ليصبح مكوّن في الثقافة العامة الفلسطينية المشتركة بغض النظر عن وتيرة تطبيقه. وبالتالي يتم توحيد النظام لكل الفلسطينيين حيثما وجدوا ليصبح التفاعل المُنسَّق والمُشتَرك والمُتكامل أسهلضمن منهجية متجانسة رغم اختلاف السياقات المباشرة. وهذا بالإعتماد على تفعيل جميع متغيِّرات الحيّز المُدرك والحيّز المُعبر والحيّز المُعاش (جدول1). وبالتالي فإن منظمة التحرير الفلسطينية تكون الجسم الجامع والمنظِّم لتفعيل المتغيّرات في الأحياز المختلفة من خلال فلسطينيّ القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والـ1948 والمخيمات والشتات. هذا بحيث يكون كل تفعيل مكوّن من تمثيلات الحيّز المُدرك (ثلث) والمُعبر (ثلث) والمُعاش (ثلث) ليعمل كل من هذه االتمثيلات بشكل عام وكل ثلث منها بشكل خاص على المتغيّرات في الأحياز الثلاثة (المُدرك ومُتغيراته والمُعبر ومُتغيراته والمُعاش ومتغيراته) بحيث تكون ملائمة لسياقها وظروفها ولكن منسجمة نحو تحقيق الهدف العام والجامع وهو التحرر (وإقامة العدل والمساواة).

إنّ النهج العابر-استعماري يسعى إلى إعادة استحواذ السيطرة على الأحياز الثلاثة، وهذا يحتاج إلى جهد وعمل وقدرة على تحمُّل الصعاب في سبيل الوصول للتحرر، ويحتاج إلى العمل على ثلاث محاور استراتيجية عملية متمثلة بأولا: إحداث تحييد (Neutralization) لما سببه الإستيطان الإستعماري الصهيوني من نتائج

مجحفة على الشعب الفلسطيني وأرضه وإعادة التوازن لصالح المستعمَر. وثانيا: تغيير وتحويل (Transformation) الحيّز الزمني والمكاني ليكونا قابلين على استيعاب وبناء خطط مستقبلية. وثالثا: التنمية والتطوير (De-velopment) نحو المستقبل مع الأخذ بعين الإعتبار للحاجات الحالية والعوامل التي تساهم في إنجاح تطوير الحيّز الحضري واستدامته (Samman 2013, 67-69). أي أن التوجه العابر-استعماري يُشكل أرضية ممكن من خلالها محاولة استئناف عملية تنمية حضرية أصيلة تتعافى تدريجيا من آثار السيطرة الإستعمارية السابقة (Samman 2013, 170-172). وبالرغم من ضرورة دراسة وتقييم كل متغيّر من متغيّرات الأحياز الثلاثة وإمكانيات الإستفادة من تفعيله كجزء من تطبيق منهجية العابر-استعماري، سيتم التطرق هنا إلى بعض الأمثلة لتوضيح مكانتها ضمن المتغيرات في بعض سياقات التواجد الفلسطيني. مع العلم أنه يجب العمل على الـ15 متغيّر بتطبيقاتها المختلفة حسب السياق والإمكانيات ضمن المراحل الأساسية والإستراتيجية الثلاثة وهي التحييد والتحويل والتطوير.

فمثلا في القدس، إن ممارسة الصمود يأتي ضمن إطار تحييد ممارسات الإستيطان الإستعماري الصهيوني في الحيّز المُعاش والذي يتمثل في متغيرات الديمغرافيا والحفاظ على الأرض واستعمالها. وأما في الضفة، فإن رفع قضايا في محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية يأتي ضمن إطار التحويل والتغيير في الحيّز المُعبَّر ضمن متغيّر التخطيط الإستراتيجي. وأما في غزة، فإن ما يجري من تطوير أساليب الرد على الهجومات المتكررة من قبل الجانب الصهيوني يصب في الحيّز المُدرك ضمن متغير العنف وضمن استراتيجية التحييد نحو التحويل. وأما في أرض الـ 1948، فيمكن العمل على متغير الثقافة ضمن الحيّز المُعاش وتطوير استراتيجة التحويل. وممكن تعزيز دور المخيمات مثلا كقوة ضاغطة على الهيئات الدولية والحكومات كجزء من الحيّز المُدرك ضمن استراتيجية التحييد والتطوير. ويمكن تعزيز القوة في الشتات بالعمل على الوصول إلى مراكز عليا ومؤثرة في الدول التي يتواجد فيها الفلسطينيون للضغط على الرأي العام والسياسة الخارجية كجزء من متغيّر القوة ضمن الحيّز المُدرك ضمن استراتيجية التحييد والتحويل.

وعندما يتم العمل على كل الجوانب لكل المتغيّرات بشكل متوازي ومستمر وعلى مناطق جغرافية مختلفة، فيتم تشتيت قدرات المستعمِر وإرباك ردوده بالإضافة إلى تحقيق إنجازات ونجاحات بناء على العمل المنهجي العقلاني الدؤوب. وتراكم هذه الإنجازات وعلى أصعدة مختلفة وعلى فترة ممتدة، يفسح المجال لصنع أحياز نحو التحرر من الإستيطان الإستعماري لتبسط واقعا وحالا بحاجة إلى صونه والحفاظ عليه عبر الأجيال كنموذج لواقع مُعاش ومُلهما لباقي الشعوب والأجيال.

وبالتوازي مع كل ذلك، يمكن العمل على تطوير الدستور العابر-استعماري والذي يتضمن آلية ضابطة للحفاظ على الحال المتوازن بين الأحياز الثلاثة وتفاعلها مع بعضها البعض دون أن يطغى أحدهم على أي من الآخريْن. وهذا يختلف عن الدساتير التقليدية بحيث أنَّه بالإضافة إلى توظيف البنود للتعبير على مستوى متقدّم من الرقي الإنساني في الحقوق والتحرر، فإنه أيضا يوظَّف بشكل مستمر ودائم في مسار دائري لتحويل هذا المستوى إلى حال مُعاش ومُتجدد من مرحلة العابر-استعماري (Samman 2013, 214). وبالتالي فإن المفهوم العابر-استعماري بتعاملاته مع المتغيّرات تحت أُطر الأحياز الثلاثة المُدرك والمُعبر والمُعاش بإمكانه صنع حال بشكل مستمر وتراكمي بدلا من السعي نحو مستوى محدد وجامد للحال. وبالتالي فإن إنتاج الدستور يكون في حال تطور مستمر وليس في حالة الثبات والجمود بحيث أن المحرّك الرئيسي لكيفية التعامل مع النظام يمثل حالة من التأقلم والتطور بين الأحياز الثلاثة للحفاظ على حالة التوازن بينهم. وأيضا في حال تنظيم السيادة والإدارة السياسية في مجلس تشريعي، فإن آلية التمثيل لا تُطرح حسب التنظيمات السياسية بل تُطرح حسب تمثيلات الأحياز الثلاثة فمثلا الحيّز المُدرك يكون له ثلث المقاعد والتي تمثل الأحزاب السياسية والحيّز المُعبر يكون تمثيله من خلال النقابات المختلفة والحيّز المعاش يكون له الثلث الأخير ويتمثل في البلديات والمجالس المحلية. هذه الآلية تظل في حالة تقبل لاستيعاب مجموعات بشرية ومناطق جغرافية بحيث تدخل بنفس الطريقة باتساع ضمن التقسيمات الثلاثة.

إن اختلاف السياقات المتواجد فيها الفلسطيني تعني أن هذه المراحل الأساسية قد تختلف من مكان إلى آخر ولكن يبقى المهم هو الحفاظ على العمل على استمرارية آلية العابر-استعماري بأحيازه الثلاثة (بغض النظر عن المستوى المُتوصَّل إليه في أي مكان). وهذا يعني لاحقا أنَّه: مثلا – إذا كان نهج النظام عابر-الإستعماري في غزة والضفة مُمارس وحتلو كان كل على حدى، فمن المستطاع لاحقا دمج الكيانين تحت نظام واحد كون المنهجية مماثلة/مشتركة لما له من إمكانية لاستيعاب ناس ومناطق مختلفة حسب الآلية نفسها. وذلك لأن بغض النظر عن المستوى المُحقق، تطوير الحال يتقدم بشكل دائري وليس خطي بالمسار ويرتقي من مستوى لآخر. لذا فإن تفعيل ديناميكية العابر-استعماري ليس بالضرورة لها أن تعمل تحت إطار الدولة فهي مبنية على تشكيل حال فحوى إمكانياته هي عبور المكان. فعند بداية تطبيق الحال العابر-استعماري على بقعة جغرافية فإنه من الممكن إدخال مناطق جغرافية أخرى مبنية على نفس النهج دون سيطرة منطقة على أخرى. هذا النهج وهذه الآلية يكونان مُطبقان على المجالات المختلفة بحيث يكون الولاء للنهج الجمعي وليس للفصائلية أو القبلية مع احترام تمثيلهم ضمن الآلية. إنّ هذه المرونة وإمكانية التعامل مع التحديات تساعد على إمكانية التخطيط والسعي والعمل من الزمن الحالي حتى لو كان ما زال تحت السيطرة المباشرة و غير المباشرة المستبدة. كما ممكن توسيع نطاق تطبيقه كمُولِّد للتغيير في السياق الفلسطيني والعربي على المستويات المحلية، والإقليمية والدولية (Samman 2013, 201-236).

الخاتمة:

قَدَّمت الورقة عرض مُرَكَّز عن مفهوم وتطور الدولة في السياق الأوروبي والسياق العربي ووضحت إشكالياتها وقصورها. فتطور الدولة الأوروبية بشكل عام جاء على أثر الثورة الفرنسية في نهاية القرن التاسع عشر والذي فتح مدارك الشعوب على أهداف مجردة تتمثل بالحرية والمساواة والإخاء، ووَظَّفت الدول المناهضة للثورة الفرنسية القومية لصقل وعي مواطنيها بعيدا عن مطامح شعوب أوروبا بشكل عام. وفي السياق العربي لم تستطع الدولة بمؤسسساتها تنمية وصقل مواطنة ووعي عربي جامع قابل على الإستمرار. فالتجربة العامة كانت أنَّ الدولة سعت إلى إعادة قولبة ولاء شعوبها نحو النظام القائم بدلا من مشروع تطوير الدولة العربية وخروجها من سيطرة الإستعمار الخارجي والجديد. ومع بروز الحراك الشعبوي في العقد الأخير في عدة دول منذ 2011، تحالفت الدول التي لم تُطور شعوبها وجدانيا ومعرفيا إزاء مفهوم بناء الدولة ومؤسساتها وتطويرها، من أجل كبح نتائج وإمكانيات مطالبات الشعوب بتغيير النُظم. وبالتالي تَحوَّل إبقاء مشروع الدولة في الوطن العربي في حد ذاته، إلى مشروع مناهض لثورة تُحقق العدالة الإجتماعية والمساواة على المستوى العربي، كما حصل في أوروبا في القرن التاسع عشر، ولكن مع تراجع في مسار الدولة. جاء طرح العابر-استعمار كطرح يحاول تحقيق عدة مطامح بشكل متوازي ومنها تنمية وصقل وعي فلسطيني ملتفا حول هدف التخلص من الهيمنة الداخلية والخارجية، إضافة إلى اكساب معرفة وتجربة وخبرة في التعامل مع مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وهذا يعزز من قوة وفاعلية ممارسيه في تشتيت القوى المهيمنة وخلق حيّز مُدرك قابل للتخطيط والتنفيذ والإعتبار من التجارب السابقة المحلية والإقليمية والدولية لتحقيق واقع مغاير مُعبر سواء من الجوانب التخطيطية أو سبل النضال نحو تحقيق سيادة شاملة. هذا بمجمله يساعد على رفع مستوى الحيّز المُعاش لما له من تأثيرات مباشرة على الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. إنَّ التوجه العابر-استعماري يمكن أن يؤثر إيجابيا، فبدلا من تعزيز التبعية يمكن أن يولّد ويُفَعِّل ديناميكية تحررية تُشكِّل قاعدة لنظام سياسي وإجتماعي وثقافي جامع بما فيها إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وبناء الدستور. وهذه الديناميكية بما فيها من متغيرات (15 المتغير) في الأحياز الثلاثة: المُدرك والمُعبّر والمُعاش وفي المراحل الثلاثة من الطرح العابر-استعماري (التحييد والتحوّل والتطوير)، بحاجة إلى مساحة أكبر وإلى المزيد من التفكير والبحث المعمّق وبشكل مفصّل حتى يتم بيان نقاط القوة ونقاط الضعف وفي كل منطقة يتواجد فيها الفلسطينيون، مع تحليل تقاطعاتها، للوصول إلى مسار نموذجي نحو التحرر.

المراجع بالعربية:

«البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الحادية والأربعون»، مجلس التعاون الخليجي، 5/1/2021، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news2020-01-05-3.aspx (شوهد_28/2/2021).

«المصالحة الخليجية: طي صفحة الخلاف وإعادة العلاقات الكاملة بين قطر ودول المقاطعة»، بي.بي.سي.، 5/1/2021، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55550853 (شوهد_16/2/2021).

«دول الخليج تؤيد انضمام الأردن والمغرب الى التعاون»، بي.بي.سي.، 11/5/2011، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/05/110510_gulf_morocco_jordan (شوهد_20 /7/2020).

«قمة شرم الشيخ تقر تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة»، بي.بي.سي.، 29/3/2015، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/03/150329_arab_league_summit (شوهد_20/7/2020).

تيلي، تشارلز (1993). الدولة والقسر ورأس المال عبر التاريخ. بيروت: دار الفرابي.

الخفاجي، عصام (2013). ولادات متعسّرة: العبور إلى الحداثة في أوروبا والمشرق. القاهرة: المشروع القومي للترجمة.

روسو، جان جاك (1995). العقد الإجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية. ترجمة عادل زغير. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

عفلق، ميشيل (1957). «القومية العربية والنظرية القومية»، في سبل البحث، http://albaath.online.fr/Volume%20I-Chapters/Fi%20Sabil%20al%20Baath-Vol%201-Ch39.htm (شوهد_20/7/2020).

غانم، هنيدة. في برنامج «عن قرب»، الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون-فلسطين، 2/7/2013، http://www.pbc.ps/video.php?id=2477 (شوهد_15/8/2020).

غانم، هنيدة. في حوار مع «عرب 48»، «د.غانم: تغيّرات في عمق المجتمع الإسرائيلي أدت للانزياح إلى اليمين»، عرب 48، 9/1/2021، https://www.arab48.com (شوهد_28/2/2021).

كلاوزفيتز، كارل فون (1997). عن الحرب، ترجمة سليم الأمامي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المراجع بالإنجليزية:

"'The Arab Spring Did Not Die': A Second Wave of Mideast Protest", France24, 30/11/2020, https://www.france24.com/en/live-news/20201130-the-arab-spring-did-not-die-a-second-wave-of-mideast-protests (accessed_3/2/2021)
"Diplomatic Relations", Permanent Observer Mission of the State of Palestine to the United Nations, 19/9/2020, https://palestineun.org/about-palestine/diplomatic-relations/#:~:text=The%20State%20of%20Palestine%20currently,November%201988%20in%20Algeris%2C%20Algeria (accessed_30/9/2020)
"Non-Aligned Movement and Bandung Principles as Relevant Today as Ever", South Center, no. 99, 1/5/2017, https://www.southcentre.int/question/non-aligned-movement-and-bandung-principles-as-relevant-today-as-ever-south-centre/ (accessed_30/9/2020).
Arab Information Center (1958), Basic Documents of Arab Unifications. New York: Arab Information Center, https://ia800500.us.archive.org/22/items/BasicDocumentsOfTheArabUnifications/arabunifdoc_text.pdf (accessed_29/9/2020).
Bakka, Pål (1996), "Elements in a Theory of State-Building: An Inquiry into the Structural Preconditions for Successful State-Building in Europe," Scandinavian Political Studies,19(4), 293-308.
Bayat, Asef (2009). Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East. Stanford: SUP.
BBC (2017), "Profile: Arab League", BBC News, August 24th, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-15747941 (accessed_1/3/2021).
Benari, Elad, "Dagan: Netanyahu Endangering Israel's Security", Arutz Sheva, 29/1/2015.
Cameron, David and Orenstein, Mitchell (2012), "Post-Soviet Authoritarianism: The Influence of Russia in Its 'Near Abroad'," Post-Soviet Affairs, 28(1), 1-44.
Chickering, Roger, Förster, Stig and Greiner, Bernd (ed.) (2005). A World at Total War: Global Conflict and the Politics of Destruction, 1937-1945. Washington, D.C.: German Historical Institute and CUP.
Clarno, Andy (2017). Neoliberal Apartheid: Palestine/Israel and South Africa after 1994. Chicago: UCP.
Clausewitz, Carl von (1976). On War ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret. Princeton: PUP.
Creveld, Martin van (1991). On Future War. London: Brassey's.

Dabashi, Hamid (2012). The Arab Spring: The End of Postcolonialism. London: Zed Books.

Dandeker, Christopher (1994). Surveillance Power and Modernity: Bureaucracy and Discipline from 1700 to the Present Day, Oxford: Polity Press

Dayton, Keith (2009), "Peace through security: America's role in the development of the Palestinian Authority security services", The Washington Institute for Near East Policy, May 7th, https://www.washingtoninstitute.org/pdf/view/7072/en (accessed_27/1/2022).

Dragostinova, Theodora (2009), "1989 Twenty Years On: The End of Communism and the Fate of Eastern Europe," Origins, 3(3) (December), https://origins.osu.edu/print/64 (accessed_29/9/2020).

Refugees or Immigrants? The Migration Crisis in Europe in Historical Perspective," Origins, 9(4)))" ,(2016) ---(January), http://origins.osu.edu/print/3807 (accessed_29/9/202)0

Farah, Mounir and Karls, Andrea (2001). World History: The Modern Era, the Human Experience, 2nd ed. N.Y.: McGraw Hill, (1999).

Fawcett, Louise (2017), "States and Sovereignty in the Middle East: Myths and Realities", International Affairs, 93(4), 789-807.

Förster, Stig and Nagler, Jörg (ed.) (1997). On the Road to Total War: The American Civil War and the German Wars of Unification, 1861-1871. Cambridge: CUP.

Fromkin, David (1989). "Introduction" in A Peace to End All Peace. N.Y.: Henry Holt and Company, 15-20.

Gellner, Ernest (1993). Nations and Nationalism. Oxford: Blackwell Publishers, (1983).

Halmai, Gábor (2019), "Illiberalism in East-Central Europe," European University Institute (EUI) Working Papers, LAW 05.

Howard, Michael (2005), "Total War: Some Reflections," in A World at Total War: Global Conflict and the Politics of Destruction, 1937-1945, eds. Roger Chickering, Stig Förster and Bernd Greiner, Cambridge: CUP, 375-84.

Lefebvre, Henri (2005), 'The Right to the City', in The Blackwell City Reader, eds. Bridge, Gary and Watson, Sophie. U.K: Blackwell Publishing.

--- (2007). The Production of Space, trans. D. Nicholson-Smith. Oxford: Blackwell Publishing (1974).

Mansour, Awad (2018), "The Conflict over Jerusalem: A Settler-Colonial Perspective," Journal of Holy Land and Palestine Studies, 17(1), 9-23.

Marshall, Gordon ed. (1998). Oxford Dictionary of Sociology. Oxford: OUP, (1994).

Mayall, James (1992). "Nationalism and International Security after the Cold War", Survival, (Spring), 19-35.

McLean, Ian and McMillan, Alistair (2003). The Concise Oxford Dictionary of Politics. Oxford: OUP, (1996).

Mendes-Flohr, Paul and Reinharz, Jehuda eds.(1980). The Jew in the Modern World: A Documentary History. Oxford: OUP.

NCERT, "The Rise of Nationalism in Europe," in India and the Contemporary World, Chapter1: 3-28, https://ncert.nic.in/ncerts/l/jess301.pdf (accessed _9/9/2020).

Paret, Peter (1970), "Nationalism and the Sense of Military Obligation," Military Affairs, 34(1) (February), 2-6.

Persico, Tomer (2014). "The Temple Mount and the End of Zionism", Ha'aretz, November 28th.

Pickel, Andreas (2003), "Explaining (with) Economic Nationalism", Nations and Nationalism – TIPEC Working Paper 02/1 (March), updated_26/2/2015.

Popkin, Jeremy (1981), "Zionism and the Enlightenment: The "Letter of a Jew to His Brethren"", Jewish Social Studies, 43(2), 113-20, http://www.jstor.org/stable/4467125 (accessed_1/3/ 2021).

Preece, Jennifer (1998), "Ethnic Cleansing as an Instrument of Nation-State Creation: Changing State Practices", Human Rights Quarterly, 20, 817-842.

Rodney, Walter (2012). How Europe Underdeveloped Africa (Pambazuka Press and The Council for the Development of Social Research in Africa (CODESRIA), (1972).

Samman, Maha (2013). Trans-Colonial Urban Space in Palestine: Politics and Development. Oxon: Routledge.

Scott, Samuel (1978). The Response of the Royal Army to the French Revolution. Oxford: Clarendon Press.

Shapiro, Jaakov (2017), "Has Zionism Hijacked Judaism", (lecture) February 23rd, https://www.youtube.com/watch?v=lm6_HU60usA&pbjreload=101(accessed_28/2/2021).

Simpson, Mark (1994), "The Experience of Nation-Building: Some Lessons for South Africa", Journal of Southern African Studies, 20(3) (September), 463-474.

Soja, Edward (2010). Seeking Spatial Justice. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Stavrianos, L.S. (1981). The Global Rift: The Third World Comes of Age. N.Y.: William Morrow and Co.Inc.

Szelényi, Iván and Szelényi, Szona (1995), "Circulation or Reproduction of Elites During the Postcommunist Transformation of Eastern Europe", Theory and Society, 24 (1995), 615-638.

The Declaration of Human and Civic Rights of 26 August 1789, https://www.conseil-constitutionnel.fr/sites/default/files/as/root/bank_mm/anglais/cst2.pdf (accessed_12/7/2020).

Toffolo, Cris (2008). The Arab League (Global Organizations). N.Y.: Chelsea House.

Turner, Mandy (2012), "Completing the circle: peacebuilding as colonial practice in the Occupied Palestinian Territory", International Peacekeeping, 19(4), 492-507, http://dx.doi.org/10.1080/13533312.2012.709774 (accessed_27/1/2022).

--- (2015), "Peacebuilding as counterinsurgency in the occupied Palestinian territory", Review of International Studies, 41(1), 73-98, http://journals.cambridge.org/abstract_S0260210514000072 (accessed_27/1/2022).

Weiss, Yisrael (2012), "Zionism has Created 'Rivers of Blood'", Talk to Al-Jazeera, March 10th, https://www.youtube.com/watch?v=oUppu2OHVTY (accessed_28/2/2021).